عقيدة الراوي وأثرها في الحكم عليه وعلى مروياته عند المحدثين

دكتور/ عبدالرحمن محمد عبد مشاقبة
أستاذ مساعد- قسم السنة وعلومها- كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد بأبها- المملكة العربية السعودية

الملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة من المسائل المتصلة بعدالة الرواة ومن ثم تعديلهم أو تجريحهم، وهي أثر معتقد الراوي أو بدعته في تعديله أو تجريحه ومن ثم قبول روايته أرو ردها، وتهدف إلى توضيح هذه المسألة وبيانها من لناحية التطبيقية وعمل المحدثين مع الإشارة إلى الكلام النظري في هذه المسألة وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر عقيدة الراوي أو بدعته في تعديله أو تجريحه، وكذلك بيان أثرها في تأهله للرواية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عقيدة الراوي أو البدعة التي تلبس بها لم يكن لها أثر كبير يُذكر في الحكم على الراوي، وإن ذكرها المصنفون في أصول الحديث في ما يجرح به الراوي، إذ المعول على الروايات لأنها هي الطريق الصحيح في الحكم على الراوي.

وجاءت هذه الدراسة tي مقدمة ومطلبين وخاتمة، المطلب الأول تحدثت به عن البدع التي نسب إليها الرواة ومذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والأهواء، أما المطلب الثاني فكان في ذكر نماذج لرواة مُبدَّعين وموقف نقاد الحديث منهم، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خير البشرية أجمعين، وعلى ألِه وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم جرح الرواة وتعديلهم من أهم علوم الحديث على الإطلاق، ذلك أنه يبحث بأحوال الرواة للوصول إلى قول فصل فيهم، ومن ثم قبول الروايات أو ردها، ولأجل ذلك وضع علماء الحديث شروطاً يجب أن تتوافر في الرواي وهذه الشروط تشمل جانبين: جانب العدالة وجانب الضبط، ووضعوا كذلك مراتب للجرح والتعديل، ووضعوا في كل مرتبة منها ألفاظاً خاصة بها تدل دلالة دقيقة على مرتبة ذلك الراوي من حيث الجرح والتعديل، ومن هذه الألفاظ التي ذكروها ألفاظاً لمن رُمي ببدعة أو أُتُهم فيها، ووضعوها ضمن مراتب الجرح والتعديل.

لقد تعرّض المصنفون في علوم الحديث لهذه المسألة –أعني مسألة البدعة– في مصنفاتهم وبحثوها –نظرياً– وذكروا اختلاف أهل العلم فيها على مذاهب[1]، وكل منهم نصر مذهباً معيناً وارتضاه، ومثال ذلك الحافظ ابن حجر ففي كتابه "نزهة النظر" قال: " **والتحقيق** أنه لا يرد كل مكفَّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفّر مخالفها، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، **فالمعتمد** أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، **فلا مانع من قبوله**"[2].

لكننا نجده في كتاب آخر له وهو "هدي الساري مقدمة فتح الباري" ينصر رأياً آخر، فقال بعد أن ذكر مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع: " فقيل يقبل مطلقاً، وقيل يرد مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية؛ فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا هو المذهب الأعدل..."[3]. بل إن الحافظ ابن حجر في كتابه "التقريب" حين ذكر مراتب الجرح والتعديل ذكر في المرتبة الخامسة منها من رُمي بنوع بدعة: كالتشيع والقدر..."[4]، وما ذكرت الحافظ ابن حجر إلا إنموذجاً على خلاف

---

[1]– ستأتي الإشارة إليها في هذا لبحث.

[2]– ابن حجر، نزهة النظر، ص١٠٣، تحقيق نور الدين العتر، وانظر: ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص٢٩٢.

[3]– ابن حجر، هدي الساري، ص٣٨٥.

[4]– ابن حجر، التقريب، المقدمة.

العلماء في هذه التعامل مع هذه المسألة المهمة من مسائل عدالة الرواة، كل ذلك يحوجنا لدراسة هذه لمسألة من خلال تطبيقات المحدثين في مصنفاتهم، وكيف تعاملوا مع المبتدع.

ومن هنا تظهر اهمية هذا الموضوع بما يلي:

١. بيان أثر عقيدة الرواي أو بدعته في تعديله أو تجريحه، وكذلك بيان أثرها في تأهله للرواية.
٢. الربط بين الفعل التطبيقي لرواة الحديث أصحاب دواوين السنة، وبين الكلام النظري للمصنفين في علوم الحديث.

ولأجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١. هل هذا الاختلاف الذي ذكره المصنفون في مصطلح الحديث له أصل عند المصنفين في كتب السنّة كالبخاري ومسلم؟
٢. هل البدعة وصفٌ للراوي أم لفظٌ يُجرح به؟ أعني بذلك أن ابن حجر –مثلا– ذكر البدعة في المرتبة الخامسة فهل يعني هذا: أن كل مبتدع مهما كان كلام نقاد الحديث فيه من جرح أو تعديل هو في المرتبة الخامسة لا يُزحزح عنها؟
٣. هل هناك توافق وانسجام بين الكلام النظري للمصنفين في علوم الحديث وبين فعل رواة الحديث الممارسين له؟

الدراسات السابقة

وجدت عدداً من الدراسات تحدثت عن موضوع البدعة، منها من خصها بكتاب معين، ومنها ما تحدثت عن الموضوع من الناحية النظرية دون التطبيقية، من هذه الدراسات:

- ❖ منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، للباحثة إندونيسيا بنت خالد محمد حسون، نوقشت في جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ، وهي خاصة في البخاري وصحيحه.
- ❖ البدعة وأثرها في الدراية والرواية، للدكتور عائض القرني وهي رسالة جامعية مطبوعة ومتداولة، وهي في مجملها تتحدث عن الموضوع من الناحية النظرية دون التطبيقية.
- ❖ قلّما يخلو كتب من كتب المصطلح المتقدمة والمتأخرة والمعاصرة من التعرض لهذه المسألة.

خطة البحث

تكون الدراسة من مقدمة ومطلبين وخاتمة:

أما المقدمة فأتحدث فيها عن أهمية الدراسة وأسئلة الدراسة والدراسات السابقة

المطلب الأول: البدع التي نسب إليها الرواة ومذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والأهواء.

المطلب الثاني: نماذج لرواة مُبدَّعين وموقف نقاد الحديث منهم.

الخاتمة وفيها أهم النتائج.

المطلب الأول: البدع التي نسب إليها الرواة ومذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والأهواء

الفرع الأول: البدع التي نسب إليها الرواة.

المسألة الأولى: بدعة الخوارج[1]

كانت بداية نشوء هذه الفرقة في زمن علي بن أبي طالب حيث خرجوا عليه عندما أجرى أمر التحكيم، وحقيقة الأمر أنهم هم من حملوه على التحكيم أولاً ولمّا جرى التحكيم على خلاف ما يريدون قالوا: لم حكّمت الرجال؟ لا حكم إلا لله.

ويعدّ كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه خارجياً على مر الزمان[2].

وتعد مسألة كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار من أهم المسائل الاعتقادية التي تميز فرقة الخوارج عن غيرها من الفرق[3]، وكذلك مسألة إنكار الشفاعة، وتكفير عثمان وعلي رضي الله عنهما وأصحاب الجمل، ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين، أو أحدهما.

المسألة الثانية: بدعة التشيع[4]

كان التشيع في بداية الفتن التي وقعت في عهد علي رضي الله عنه يعني مناصرته رضي الله عنه والوقوف بجانبه ليأخذ حقه في الخلافة بعد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن من نازعه في الخلافة مخطئ يجب رده إلى الصواب ولو بالقوة.

وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد بدء ظهور التشيع والراجح أن بدايته كانت بعد معركة صفين، حين انشقت الخوارج وتحزبوا في النهروان، ثم ظهر في مقابلهم أتباع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأنصاره حيث بدأت فكرة التشيع تشتد شيئاً فشيئاً.

---

[1]- للمزيد عن بدعة الخوارج: الملل والنحل للشهرستاني، ١/١١٤، مقالات الإسلاميين للأشعري، ١/١٥٦، الفصل لابن حزم، ٢/١١٣، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي، ص٤٧ وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين لفخر الدين الرازي، ص٤٦ وما بعدها، التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني، ص٤٥، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص٥٤.

[2]- الملل والنحل للشهرستاني، ١/١١٤.

[3]- وهم منقسمون في هذه المسألة لآراء مختلفة.

[4]- للمزيد انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/١٤٦ وما بعدها، مقالات الإسلاميين للأشعري، ١/٦٥ وما بعدها، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي، ص١٥٦، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص٢٢ وما بعدها، رسائل السنة والشيعة، لمحمد رشيد رضا، ص٤ وما بعدها، فرق معاصرة تنتسب للإسلام للعواجي، ١/٣٠٦ وما بعدها. وينظر كذلك كتاب "بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود".

ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يعني تفضيل علي رضي الله عنه على سائر الصحابة[1].
ثم نحى التشيع بعد ذلك منحى التطرف والبعد عن الحق والخروج عليه، وظهر الرفض، والرافضة طائفة من الشيعة سموا بذلك لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب حين سألوه: "ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فأثنى عليهما، وقال: هما وزيرا جدي"، فرفضوه وتركوه، ومن هنا جاءت تسميتهم بالرافضة.
وبلغ التشيع مبلغه عند الغلاة حيث وصل إلى الخروج عن الإسلام، حيث نادى هؤلاء بألوهية علي، وقد تزعم هذه الطبقة ابن سبأ، ووجد له آذاناً صاغية عند كثير من الجهال، ومن الحاقدين على الإسلام.
ولما تقدم يمكن تقسيم الشيعة إلى قسمين:-
القسم الأول: الشيعة المعتدلة.
القسم الثاني: الشيعة الغلاة (الروافض).
قال الذهبي[2]: "البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.
ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة..... فالشيعي الغالي في زمان السلف وَعُرْفِهم: هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتَعَرَّض لِسَبِّهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يُكَفِّرُ هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ مُعَثَّر".
المسألة الثالثة: بدعة القدرية[3] (المعتزلة) [4]
يقوم معتقد القدرية على القول: "بأن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، وإن ما يفعله العباد أيضاً لا يعلم به إلا بعد وقوعه، فلا تأثير له في أي فعل يفعله العبد، وهذا مذهب

---

[1]- تنقل كتب التاريخ أن علياً رضي الله عنه حين علم بذلك غضب وتوعد من يفضله على الشيخين بالتعزير.
[2]- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ١/٥-٦.
[3]- انظر: الملل والنحل للشهرستاني، ١/٤٤، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي، ص١٦٥ وما بعدها، التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني، ص٦٣، الفرق بين الفرق للبغدادي، ص٩٣ وما بعدها، فرق معاصرة تنتسب للإسلام للعواجي، ٣/١١٦٣، وللتوسع يراجع كتاب "الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار"، لابن أبي الخير العمراني.
[4]- ذلك أن القدرية والمعتزلة يتفقون في مسألة من أهم مسائل العقيدة، ألا وهي القدر وموقف الإنسان حياله، فذهبت المعتزلة والقدرية إلى القول بأن الله تعالى غير خالق لأفعال الناس، بل الناس هم الذين يخلقون أفعالهم بأنفسهم، وليس لله تعالى أي صنع في ذلك ولا قدرة ولا مشيئة ولا قضاء.

غلاة القدرية المتقدمين وقد انقرضوا ومذهبهم فيما يذكره عنهم العلماء، أما متأخريهم فإنهم يثبتون علم الله بالأشياء قبل وقوعها، إلا أنه – تعالى الله عما يقولون– لا يتدخل في أعمال البشر بل هم الذين يخلقونها كما يريدون فهؤلاء القدرية (المعتزلة) هم نفاة القدر عن الله تعالى.

نقل ابن حجر في "فتح الباري"[1] عن القرطبي وغيره: " قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول".

المسألة الرابعة: بدعة الإرجاء[2]

يطلق الإرجاء على معنيين:

الإرجاء بمعنى: الإمهال والتأخير، كما في قوله تعالى: {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}[3].

والإرجاء بمعنى: إعطاء الرجاء.

والمعنيان يصح الوصف بهما لهذه الفرقة، ذلك لأن أتباعها يؤخرون العمل عن الإيمان ولأنهم يعطون الرجاء للفاسق، وهم يقولون بتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، وعلى هذا فهم يتفقون مع السلف فإن الفاسق تحت المشيئة.

قال ابن الأثير في "جامع الأصول"[4] عنهم: "طائفة من فرق المسلمين، يقولون: إنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة. وهذا مذهب سوء؛ أما في جانب الكفر فصحيح فإنه لا ينفع معه طاعة، وأما في جانب الإيمان فكيف لا يضر؟!

---

[1]- ١١٩/١.

[2]- للمزيد عن بدعة المرجئة، نشأتها وأسسها وأدلتها وأقسامها والرد عليها، ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ١٣٩/١ وما بعدها، مقالات الإسلاميين، للأشعري،٢١٣/١ وما بعدها، الفتاوى لابن تيمية،١٩٤/٧، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٩، الرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين الملطي، ١٤٥/١، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفراييني،ص٩٧، الإيمان بين السلف والمتكلمين، أحمد بن عطية الغامدي، ص٨٥ وما بعدها، فرق معاصرة تنتسب للإسلام وبيان موقف الإسلام منها، غالب بن علي عواجي، ١٠٧١/٣ وما بعدها، حقيقة البدعة وأحكامها، ١٠٨/١ وما بعدها.

[3]- سورة الأعراف، آية ١١١.

[4]- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، ١٣٠/١٠-١٣١، وذكره بنحوه في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ٢٠٦/٢.

والقائل بهذا يفتح باب الإباحة؛ فإن الإنسان إذا علم أنه لا تضر المعاصي مع إيمانه؛ ارتكب كل ما تحدثه به نفسه منها، علما أنها لا تضره، وهؤلاء هم أضداد القدرية؛ فإن من مذهبهم أن الكبيرة إذا لم يتب منها يخلد صاحبها في النار وإن كان مؤمنا، فانظر إلى هذا الاختلاف العظيم والتناقض الزائد في الآراء المختلفة الأهواء، نعوذ بالله من ذلك، وانظر كيف هدى الله أهل الحق والعدل إلى أقوم طريق، فأثبتوا للعاصي جزاء، ونفوا الخلود في النار عليها، الذي هو جزاء الكافرين".

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"[1]: "المرجئة؛ بضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز: نسبوا إلى الإرجاء، وهو التأخير؛ لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان، فقالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، ولم يشترط جمهورهم النطق، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا".

وقد قسّم أهل العلم بدعة الإرجاء إلى قسمين[2]، هما:-

الأول: الإرجاء السني أو اللفظي: ويضم الذين قالوا إن مرتكب الكبيرة أمره متروك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ويدخل في هذا القسم من الإرجاء أكثر الفقهاء والمحدثين.

الثاني: الإرجاء البدعي: وهو الإرجاء الذي يقوم على معنى مخالف للقرآن الكريم والسنة النبوية، وقد تشّعب هذا النوع من الإرجاء إلى أقسام كثيرة.

المسألة الخامسة: بدعة الجهميّة[3]

الجهميّة إحدى الفرق الكلامية التي تنتسب إلى الإسلام، وهي ذات مفاهيم وآراء عقدية خاطئة في مفهوم الإيمان وفي صفات الله تعالى وأسمائه، وترجع في نسبتها إلى

---

[1]- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ١١١/١، وذكر أن البخاري عقد باباً خاصاً للرد على المرجئة خاصة وهو باب "خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر".

[2]- ينظر في ذلك: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، لسفر عبدالرحمن الحوالي، ص٢٥١.

[3]- ينظر: الرد على الجهمية، للدارمي، ص١٠٦ وما بعدها، مقالات الإسلاميين، للأشعري، ٢٣٨/١، الإبانة عن أصول الديانة له أيضاً، ص١٢٢، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي، ص٩٦ وما بعدها، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٩٩ وما بعدها، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، ص٤٢٠، التبصير في الدين للإسفراييني، ص١٠٩ وما بعدها، الملل والنحل للشهرستاني، ٨٦/١ وما بعدها، فرق معاصرة تنتسب للإسلام، للعواجي، ١١٣١/٣.

مؤسسها الجهم بن صفوان[1] الذي كان يدعو إلى القول بأن القرآن مخلوق وإلى تعطيل صفات الله تعالى وإنكارها ويجعلون أسماء الله تعالى من باب المجاز، ويقولون بالجبر والإرجاء، وينكرون كذلك عدداً من أمور اليوم الآخر مثل: الصراط والميزان ورؤية الله تعالى ويقولون بفناء الجنة والنار، وللإمام أحمد بن حنبل مصنف أسماه "الرد على الجهمية والزنادقة" بيّن فيه أصول معتقدهم الفاسد والرد عليهم.

المسألة السادسة: بدعة النصب[2]

النواصب جمع ناصبي وهو الغالي في بغض علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والنصب في أساسه وبداية تكونه اتجاه سياسي يقوم على مناصبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه العداء، ويمكن القول بأنه جاء كرد فعل ضد الرفض والرافضة، والله أعلم، وهو من باب الرد على البدعة ببدعة.

وطعن النواصب على علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتنقصوه، وبالغوا في ذلك حتى رموه بالفسق، والظلم، وإرادة الدنيا ، فقالوا : علي الباغي قاتل على الأمان وبدأ بالقتال وسفك دماء الأمة وكان السيف في دولته مسلولاً على الأمة مكفوفاً عن المشركين[3]. ثم وصل بهم الحال والاعتقاد الفاسد إلى تنقص بقية أهل البيت وبغضهم وعداوتهم.

المسألة السابعة: بدعة خلق القرآن[4]

أول من قال بأن القرآن مخلوق وأنه ليس كلام الله جل وعلا هو الجعد بن درهم، ثم جهم بن صفوان، وتبعهما في مذهبهم المخذول بشر بن غياث المريسي، ثم أحمد بن أبي دؤاد "قاضي المحنة". وكانت أشد هذه البدعة في زمن الخليفة المأمون الذي اعتقد هذا المذهب اعتقاداً وتبنى القول بخلق القرآن وبقيت هذه الفتنة إلى زمن الخليفة المتوكل الذي نهى عن القول بخلق القرآن.

وكان ممن قال بأن القرآن مخلوق من الفرق: المعتزلة والخوارج وأكثر الزيدية والمرجئة وكثير من الرافضة[5].

---

[1]- وقد أخذ هذه المقالة عن الجعد بن درهم.

[2]- وهذه البدعة لم يعد لها حضور في زمننا هذا، والله أعلم.

[3]- المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي، ص٢٥٠.

[4]- للتوسع ينظر: مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف المحدثين والرواة، لعبدالفتاح أبو غدة

[5]- مقالات الإسلاميين، للأشعري، ٤٢٠/٢.

وخلال فترة المحنة لاقى العلماء والمحدثون صنوفاً من التعذيب والاضطهاد، قال الذهبي في "العبر"[1]: "امتحن المأمون العلماء بخلق القرآن، وكتب في ذلك إلى نائبه ببغداد، وبالغ في ذلك، وقام في هذه البدعة قيام معتقد متعبد بها، فأجاب أكثر العلماء على سبيل الإكراه، وتوقف طائفة."

وفي مقابل هذه البدعة ظهرت بدعة أخرى وهي بدعة الوقف، وأصحاب هذه البدعة ومتبعوها يرون التوقف في القرآن الكريم، فهم لا يقولون بأن القرآن الكريم مخلوق، ولا يقولون بأن القرآن الكريم كلام الله عزوجل.

قال ابن تيمية: "من قال بالوقف أو اللفظ فهو مبتدع"[2].

الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الرواية عن أهل البدع والأهواء[3].

تكلم في هذه المسألة غالب من صنف في علوم الحديث على مر العصور، وقد كتب في هذه المسألة رسائل جامعية وأبحاث علمية فأُشبعت بحثاً، ولكن لمّا كان لها اتصال مباشر بموضوع هذا البحث، ولكون بعض نتائج هذا البحث تتعلق بهذه المذاهب، فلا بد أن نشير إليها بإيجاز، فأقول: للعلماء مذاهب في الرواية عن أهل الأهواء والبدع:-

المذهب الأول: عدم قبول روايتهم مطلقاً، ذلك لأنهم كفار عند من ذهب إلى تكفير المتأولين وفسّاق عند من لم يحكم بكفرهم، وحجة من ذهب إلى هذا المذهب: إن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند والفاسق العامد ، فيجب ألا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما[4].

قال ابن الصلاح: " والأول – أي القول بالمنع مطلقاً- بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير، والله اعلم"[5].

المذهب الثاني: قبول روايتهم مطلقاً إذا استوفت لديهم شروط القبول، ومرادهم أنها لا ترد لكونهم خالفوا الجماعة، فإن رُدت لشيء آخر مما ترد به رواية من هو من جمهرة

---

[1]- العبر في خبر من غبر، للذهبي، ٢٣٩/١.

[2]- الفتاوى له، ٥٤٩/٧.

[3]- ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص١٢٠، التقييد والإيضاح، للعراقي، ص١٤٥، توضيح الأفكار للصنعاني، ١٩٩/٢، فتح المغيث للسخاوي، ٣٢٧/١، تدريب الراوي للسيوطي.

[4]- الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٢٠.

[5]- مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمر عثمان بن عبدالرحمن،ص١١٥.

المسلمين فلا شيء في ذلك[١]، قال الحاكم عند ذكره لأقسام الصحيح: " القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء؛ فإن روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين"[٢].

المذهب الثالث: قبول روايتهم بشروط، هي: أن لا يُكفَّر الراوي ببدعته فإن كُفِّر بها فلا يحتج به، قال ابن حجر: "المعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله"[٣].

ومن الشروط أيضاً إن لم يكفر ببدعته، ينظر فيه فإن كان يستحل الكذب فلا تقبل روايته، أما إن لم يكن يستحل الكذب ففريق قبل روايته سواء كان داعياً لبدعته أم لم يكن، وفريق آخر قال: تجوز الرواية عنه إذا لم يكن داعيا لبدعته، فإن كان داعيا لبدعته لم تقبل الرواية عنه[٤]، وقال فريق بقبول رواية غير الداعي لبدعته إذا لم يرو ما يقوي بدعته.

قلت: من خلال تطبيقات المحدثين في مصنفاتهم التي هي دواوين السنة يظهر لي- والله أعلم- أن الذي عليه العمل في ناحية التطبيق هو القول الثاني، أما القول الأول فيرده صنيع الأئمة في مصنفاتهم، وكذلك القول الثالث الذي أعده كلاماً نظرياً لا يقارب التطبيق، ولعل في المطلب الثاني من هذا البحث ما يؤيد ذلك.

المطلب الثاني: نماذج لرواة مُبدَّعين وموقف نقاد الحديث منهم[٥]

الراوي الأول: إبراهيم بن طهمان.

وثّقه يحيى بن معين[٦] وأحمد بن حنبل[٧] ويحيى بن أكثم[٨] وعثمان الدارمي[٩] وأبو داود[١] وابن شاهين[٢]، وقال فيه عبدالله بن المبارك: "صحيح الحديث"، و"صحيح الكتب"، وكذا

---

[١]- الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٢٤، توضيح الأفكار للصنعاني، ٢/٢٠٠.

[٢]- الحاكم، المدخل في أصول الحديث، ص١٨٥.

[٣]- نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني، ص١٢٧.

[٤]- الكفاية، للخطيب البغدادي، ص١٢٦، توضيح الأفكار للصنعاني، ٢/٢٠٠.

[٥]- ذكرت تسعة نماذج واكتفيت بها ففيها يقع الدلالة على المطلوب، وإلا فالأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

[٦]- ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٣٥٤.

[٧]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٢/٥٣٨.

[٨]- المزي، تهذيب الكمال، ٢/١١٢.

[٩]- المصدر نفسه. =

قال إسحاق بن راهوية[3]، وقال أبو زرعة: " كنت عند أحمد بن حنبل فذكر إبراهيم بن طهمان، وكان متكئاً من علة، فجلس، وقال لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ"[4].

ومع كل هذا التوثيق، فقد قال عنه إسحاق بن راهوية: "لو عرفت من إبراهيم بن طهمان بمرو ما عرفت عنه بنيسابور، ما استحللت أن أروي عنه"، يعني: الإرجاء[5].

وفي رواية عن الإمام أحمد: "كان مرجئاً شديداً على الجهمية"[6]، وقد صرّح ابن عمار الموصلي بتضعيفه فقال: "ضعيف مضطرب الحديث"،[7] وقال العقيلي: "كان يغلو في الإرجاء"[8].

وروى العقيلي بسنده عن جرير، قال: " رأيت على باب الأعمش رجلاً أدكن الوجه، فقال: كان نوح النبي عليه السلام مرجئاً فذكرته للمغيرة، فقال: فعل الله بهم وفعل، لا يرضون حتى ينحلون بدعتهم الأنبياء، قال: وهو إبراهيم بن طهمان"[9].

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات"[10].

قلت: لعل قوله هذا له سبب وهو ما ذكره أبو حاتم عنه من أنه كان يصل كلامه بالحديث؛ فلا يميزه المستمع[11].

وذكر ابن حجر أن ابن حزم ضعّفه فقال: "وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف، وهو مردود عليه"[12]، وذكر ابن حجر أيضاً أن الحاكم أشار إلى رجوع ابن طهمان عن بدعته.

= [1]- المزي، تهذيب الكمال، ٢/١١٢.

[2]- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص٣٢.

[3]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/١٠٧، المزي، تهذيب الكمال، ٢/١١١.

[4]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/١٠٨.

[5]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/١٠٧.

[6]- المبرد، بحر الدم، ص٥٣.

[7]- نقله الذهبي في ميزان الاعتدال، ١/٣٨.

[8]- العقيلي، الضعفاء الكبير، ١/٥٦.

[9]- المصدر نفسه.

[10]- ابن حبان، الثقات، ٦/٢٧.

[11]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/٦٤٨.

[12]- ابن حجر، فتح الباري، ١/٣٨٨.

وأما تصريح ابن عمار بتضعيفه فقد رد عليه الإمام الذهبي، فقال: "لا عبرة بقول مضعّفه"[١]، وقال أيضاً: "وثّقه جماعة وضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وحده"[٢]، وذكر في "السير" أيضاً أن قول ابن عمار في تضعيفه شاذ، وقال: " له ما ينفرد به، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن"[٣]، ويضاف إلى ذلك إخراج البخاري ومسلم له في الأصول، وكذلك أصحاب السنن.

وأما ما كان فيه من إرجاء فقد ذكر أبو الصلت الهروي في ترجمة ابن طهمان: " لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث: أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، رداً على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب"[٤]، ومع ذلك فقد ذكرنا قبل قليل رجوعه عن بدعته كما ذكر الحاكم.

قال الذهبي: "ثقة متقن من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً، فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان أخطأ في مسألة فكان ماذا، فأبمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئاً"[٥].

وذكر ابن حجر خلاصة القول فيه، فقال: "الحق فيه أنه "ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة"، ولم يثبت غلوه في الإرجاء ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه"[٦].

الراوي الثاني: إسحاق بن سويد.

وثقه ابن سعد[٧] وابن معين[٨] وأحمد[٩] والنسائي[١٠] وابن شاهين[١١] وابن حبان[١] والعجلي[٢]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[٣].

---

[١]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٨/١.

[٢]- الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص٣١.

[٣]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦٨٣/٧.

[٤]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٦٨٠/٧.

[٥]- الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص٣٥.

[٦]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣١/١.

[٧]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٢٤٣/٧.

[٨]- الباجي، التعديل والتجريح، ٣٨٢/١.

[٩]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ١١٦/٣.

[١٠]- الباجي، التعديل والتجريح، ٣٨٢/١، المزي، تهذيب الكمال، ٤٣٣/٢.

[١١]- ابن شاهين، تاريخ الثقات، ص٣٥. =

وفي مقابل ذلك قال أبو العرب الصقلي: "كان يحمل على علي تحاملاً شديداً، وقال: لا أحب علياً، وليس بكثير حديث، ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة"[٤]، وقال ابن حجر: "صدوق تُكلّم فيه للنصب"[٥].

قلت: تبين مما تقدم أن أغلب نقاد الحديث على توثيقه ولم يذكروا بدعته أساساً، وما ذكر من تضعيفه ليس لقدح فيه في عدالة أو ضبط بل لتحامله على علي رضي الله عنه، ومع ذلك لم أجد من أهل العلم من ذكر أنه كان داعياً لبدعته أو رواية تؤيد بدعته، بل يذكر المترجمون في ترجمته قصيدة له يتبرأ فيها من الخوارج والروافض والقدرية[٦]، ونجد كذلك أن الإمام البخاري أخرج له مقروناً مع غيره.

الراوي الثالث: أيوب بن عائذ الطائي.

وثقه ابن معين[٧] وعلي بن المديني[٨] والعجلي[٩] والنسائي[١٠] وقال أبو حاتم: "ثقة، صالح الحديث، صدوق"[١١]، وقال أبو داود: "لا بأس به" وفي رواية: "ثقة، إلا أنه كان مرجئاً"[١٢]، وقال الذهبي: "ثقة"[١٣]، وقال ابن حجر: "ثقة رمي بالإرجاء"[١٤].

وفي مقابل ذلك قال ابن المبارك: " كان صاحب عبادة، ولكنه كان مرجئاً"[١٥]، وقال البخاري: "كان يرى الإرجاء"[١٦]، وفي رواية: " كان يرى الإرجاء وهو صدوق"[١٧]،

= [١]- ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص١٥٢.

[٢]- العجلي، معرفة الثقات ٢١٩/١.

[٣]- الجرح والتعديل، ٢٢٢/٢.

[٤]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٠٦/١.

[٥]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٠١.

[٦]- البغدادي، الفرق بين الفرق، ٢٢٤.

[٧]- ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ٤٨٣/٣.

[٨]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٠/١.

[٩]- العجلي، معرفة الثقات، ٧٦/١.

[١٠]- الباجي، التعديل والتجريح، ٣٨٩/١، المزي، تهذيب الكمال، ٤٧٨/٣.

[١١]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢.

[١٢]- الآجري، سؤالاته لأبي داود، ص١٥٤.

[١٣]- الذهبي، الكاشف، ٩٤/١.

[١٤]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١١٨.

[١٥]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٥/١.

[١٦]- البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٠/١.

[١٧]- البخاري، الضعفاء الصغير، ص٢٧.

وقال أبو زرعة: "كان من المرجئة، قاله البخاري"[1]، وقال الترمذي عقب حديث أخرجه من رواية أيوب: "وأيوب بن عائذ يضعّف، ويقال كان يرى رأي الإرجاء"[2].

قلت: يظهر لنا مما سبق أن العلماء على توثيقه والذين غمزوا فيه لم يفعلوا ذلك لضعفٍ في الرواية، وإنما كان بسبب الإرجاء، ومع ذلك لم يظهر لي بالبحث أنه كان داعياً لبدعته ولا وجدت رواية له تؤيد بدعته، ولعل في قول ابن المبارك ما يدل على أن إرجاءه هو إرجاء أهل السنة الذين يقولون: إنما نرجو لأهل الكبائر الغفران من الذنوب، ويدل على ذلك أيضاً أن أكثر من وثقه لم يذكروا إرجاءه ولا أشاروا إليه، ولو أنه كان إرجاءً بدعياً لذكروه في كلامهم ولنبهوا عليه، والله أعلم.

قال الذهبي: "وثقه أبو حاتم وغيره وأما أبو زرعة فسرد اسمه في كتاب "الضعفاء" لإرجاءه، وقال: "كان من المرجئة، قاله البخاري"، واعتذر الذهبي للبخاري في غمزه له بالإرجاء بكون الراوي مقل، قال: "والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث وعند مسلم له حديث آخر فإنه مقل"[3].

أما عبارة الترمذي فقد علق عليها محقق "سنن الترمذي" العلّامة أحمد محمد شاكر بقوله: " أنها ذُكرت في بعض النسخ ولم تذكر في بعضها الآخر.... وأيوب بن عائذ لم أر من ضعّفه، وإنما قالوا "كان يرى الإرجاء"، وليس هذا بضعف"[4].

الراوي الرابع: عبّاد بن يعقوب الرواجني.

وثقه أبو حاتم فقال: "شيخ ثقة"[5]، وروى عبدان عن الثقة أن عبّاداً كان يشتم السلف[6].

وقال علي بن سعيد بن جرير: "سمعته يقول: من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد صلى الله عليه وسلم حُشر معهم"[7].

وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: "لولا رجلان من الشيعة ما صحّ لهم حديث: عبّاد بن يعقوب وإبرهيم ابن محمد بن ميمون"[8].

---

[1]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢٨٩/١.

[2]- الترمذي، سنن الترمذي، قاله عقب الحديث رقم ٦١٤.

[3]- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢٨٩/١.

[4]- قاله في تعليقه على "سنن الترمذي" في كلامه على الحديث رقم ٦١٤.

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٨/٦.

[6]- الذهبي، السير، ٥٣٧/١١.

[7]- المصدر نفسه.

[8]- ابن حجر، لسان الميزان، ١٠٧/١.

وقال صالح بن محمد: "كان يشتم عثمان وسمعته يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة لأنهما بايعا علياً ثم قاتلاه"[١].

وقال أبو بكر بن خزيمة وقد أخرج حديثاً من طريقة: "حدثنا عبّاد بن يعقوب المتهم في رأيه الثقة في حديثه"[٢].

قال ابن حبان: "كان رافضياً داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك"[٣].

قال ابن عدي: "وعبّاد بن يعقوب معروف في أهل الكوفة وفيه غلو فيما فيه من التشيع وروى أحاديث انكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم"[٤].

وقال الدارقطني: "شيعي صدوق"[٥]، وقال الحاكم: "كان من الغالين في التشيع"[٦].

وقال الذهبي في "السير": " الشيخ العالم، الصدوق، محدث الشيعة، الكوفي المبتدع"[٧].

وقال في "ميزان الاعتدال": "من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث"[٨].

وقال في الكاشف: "شيعي جلد"[٩]، وقال ابن حجر: "صدوق رافضي"[١٠].

قلت: من خلال الأقوال السابقة نجدهم مجمعين على تشيعه الذي يصل حد الرفض، ويدل على ذلك القصة التي نقلها الذهبي، إذ نقل عن القاسم المطرز يقول: "دخلت على عبّاد بالكوفة، وكان يمتحن الطلبة، فقال: من حفر البحر؟ قلت: الله. قال: هو كذاك، ولكن من حفره؟

قلت: يذكر الشيخ، قال: حفره علي، فمن أجراه؟

قلت: الله.

قال: هو كذلك، ولكن من أجراه؟

١- المزي، تهذيب الكمال، ١٧٨/١٤.

٢- ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب ذكر كتابة أجر المصلي، رقم ١٤٩٧.

٣- ابن حبان، المجروحين، ١٧٢/٢.

٤- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٤٨/٤.

٥- الدارقطني، سؤالات الحاكم، ٢٥٣/١.

٦- الباجي، التعديل والتجريح، ٩٢٩/٢.

٧- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥٣٦/١١.

٨- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣٧٩/٢.

٩- الذهبي، الكاشف، ٥٣٢/١.

١٠- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٩١.

قلت: يفيدني الشيخ.
قال: أجراه الحسين، وكان ضريراً، فرأيت سيفاً وحجفة.
فقلت: لمن هذا؟
قال: أعددته لأقاتل به مع المهدي.
فلما فرغت من سماع ما أردت، دخلت عليه، فقال: من حفر البحر؟
قلت: حفره معاوية -رضي الله عنه- وأجراه عمرو بن العاص.
ثم وثبت وعدوت، فجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله، فاقتلوه".
وعقّب عليها الذهبي بقوله: "إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمحوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه"[١].
وقال أبو الوفاء الطرابلسي: " وعبّاد من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق الحديث مختلف فيه والأكثر على توثيقه"[٢]، وخالف ابن حجر ابن حبان في حكمه عليه باستحقاقه الترك، فقال: "حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال يستحق الترك"[٣].
قلت: في ترجمة هذا الراوي مظهر من مظاهر الإنصاف عند المحدثين، ودليل على موضوعية نقاد الحديث في نقدهم، يظهر ذلك جلياً في عبارة ابن خزيمة المتقدمة.
وهذا الراوي أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الأصول قرن به غيره معه[٤]، وأخرج له كذلك الترمذي[٥] وابن ماجه[٦] وابن خزيمة[٧] وآخرون.
الراوي الخامس: عدي بن ثابت الأنصاري
لم أجد من ضعفه، وقد وثقه الإمام أحمد وقال: "ثقة إلا أنه يتشيع"[٨]، ووثقه العجلي[٩] والنسائي[١]، وسئل يحيى عنه، فقال: "كان يفرط في التشيع"[٢]، وقال أبو حاتم: "صدوق،

---

[١]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١١/٥٣٦.
[٢]- أبو الوفاء الطرابلسي، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، ص١٤٦.
[٣]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٩١.
[٤]- هو شيخ البخاري، روى عنه في صحيحه، كتاب التوحيد، باب وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الصلة عملاً، رقم ٧٥٣٤.
[٥]- هو شيخ الترمذي، روى عنه في ثلاثة مواضع لا تخلو من مقال، لكن الحمل فيها ليس على عباد.
[٦]- هو شيخ ابن ماجة، روى عنه في سننه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كفن النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم ١٤٦٨.
[٧]- في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ذكر كتابة أجر المصلي، رقم ١٤٩٧.
[٨] - أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٢/٤٩٠.
[٩] - العجلي، أسماء الثقات، ١/٣٣٠.   =

"صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم"[3]، وقال المسعودي: "ما أدركنا أحداً كان أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت"[4]، وقال الجوزجاني: "مائل عن القصد"[5]، وقال الدارقطني: "ثقة إلا أنه كان رافضياً غالياً فيه"[6]، وقال عفان بن شعبة: "كان من الرفاعين"[7]، وقال الذهبي بعد أن نقل كلام أبي حاتم فيه: "ولو كانت الشيعة مثله لقلَّ شرهم"[8]، وقال أيضاً: "شيعي جلد ثقة مع ذلك"[9]، وقد أخرج حديثه الستة.

قلت: ومع تشيعه المتفق عليه الذي وصل حد الرفض نجد الإمام مسلم أخرج له حديثاً في فضائل علي رضي الله عنه، فقد أخرج بسنده عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر، قال: قال علي: "والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلي: "أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق""[10].

فهذا راو شيعي مفرط يروي حديثاً في فضائل علي رضي الله عنه وهو بذلك يؤيد بدعته يخرجه الإمام مسلم في "صحيحه"، ومرد ذلك أن العبرة عند الإمام مسلم وعند نقاد الحديث بوجه عام في الرواية هي صدق الراوي وأمانته، وقد ثبتت عند الإمام مسلم عدالة عدي بن ثابت وصدقه وضبطه فروى عنه.

الراوي السادس: فطر بن خليفة.

وثقه ابن سعد وقال: " من الناس من يستضعفه"[11]، وابن معين[12] وزاد "وهو شيعي"[13]، وأحمد بن حنبل وزاد: "صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس إلا أنه يتشيع"[14]،

=[1] – المزي، تهذيب الكمال، ٥٢٣/١٩.

[2] – ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ٥٢٤/٣.

[3] – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٧.

[4] – ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ٥٢٤/٣.

[5] – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٣٧٢/٣، لم أجد قوله في كتابه "أحوال الرجال".

[6] – الدارقطني، سؤالات السلمي له، ص٢١٠.

[7] – العقيلي، الضعفاء الكبير، ٣٧٢/٣

[8] – الذهبي، ميزان الاعتدال، ٦١/٣.

[9] – الذهبي، المغني في الضعفاء، ٤٣١/٢.

[10] – في "صحيحه"، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان، رقم (٧٨).

[11]– ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣٤٤/٦.

[12]– ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٦٧/٣.

[13]– المصدر نفسه، ٣٣٣/٣.

[14]– احمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٤٣٤/١.

ويحيى بن سعيد فيما ذكره عنه أحمد[1]، وأبو نعيم فيما ذكره عنه أبو زرعة[2]، وعبدالله بن داود[3]، والنسائي وفي رواية عنه قال: "لا بأس به"[4]، والعجلي وزاد: "حسن الحديث وكان فيه تشيع قليل"[5]، والساجي وزاد: "ليس بمتقن"[6]، وابن حبان[7] وذكره ابن شاهين في "الثقات"[8].

وقال سفيان بن عيينة: "أخبرني فطر وهو صدوق"[9]، وقال ابن نمير: "فطر حافظ كيس"[10]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه ويُحسن القول فيه ويُحدث عنه"[11]، وقال الحاكم: " هو من رجال الصحيحين"[12]، وقال ابن عدي: "هو متماسك وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه"[13]، وقال الذهبي في "المغني": "شيعي جلد صدوق"[14]، وقال في "السير": "ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاري بآخر، وحديثه من قبيل الحسن"[15].

وفي مقابل هذا التعديل نجد أن الدارقطني قد قال فيه: "زائغ لم يحتج به"[16]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطراً لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان"[17]، وقال أبو داود عن أحمد بن يونس: "كنا نمر على فطر وهو

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧١/٨.

[3]- الفسوي، المعرفة والتاريخ، ١٠٣/٣.

[4]- المزي، تهذيب الكمال، ٣١٥/٢٣.

[5]- العجلي، الثقات، ص٣٨٥.

[6]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧١/٨.

[7]- ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص٢٦٦.

[8]- ابن شاهين، تاريخ الثقات، ص١٨٧.

[9]- الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢٦/٣.

[10]- المصدر نفسه، ١٠٣/٣.

[11]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٠/٧.

[12]- الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ١٧٨/٤.

[13]- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ١٤٦/٧.

[14]- الذهبي، المغني في الضعفاء، ٥١٦/٢.

[15]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٩١/٦.

[16]- الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ص٢٦٤

[17]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٠٢/٨.

مطروح لا نكتب عنه"[1]، وفي رواية عنه أيضاً: " تركته عمداً، وكان يتشيع، وكنت أمر به بالكناسة في أصحاب الطعام، وكان أعرج، فأمر وأدعه مثل الكلب"[2]. وقال الجوزجاني: "زائغ غير ثقة"[3]، وقال أبو بكر بن عياش: "ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه"[4].

قلت: قد ثبت تشيع هذا الراوي، وقد ذكر تشيعه من وثّقه من نقّاد الحديث ومنهم من هو في عداد المتشددين من علماء الجرح والتعديل، ورغم ذلك جاء في ترجمته أيضاً أنه من أوثق أهل الكوفة، ومن متقنيها، حتى كانت خلاصة حكم الذهبي فيه ""ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاري بآخر، وحديثه من قبيل الحسن"[5]، وجاء في ترجمته أيضاً أنه ممن يكتب حديثه.

الراوي السابع: كهمس بن المنهال.

وثقه الدارقطني[6]، وقال البخاري: "كان يقال فيه القدر"[7]، وقال فيه أبو حاتم: "يكتب حديثه، محله الصدق، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فيحول عنه"[8]. وقال الساجي: "كان قدرياً ضعيفاً، لم يحدث عنه الثقات"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يقول بالقدر"[10]، وقال الذهبي: "اتهم بالقدر، وله حديث منكر، أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء"[11]، وقال ابن حجر: "صدوق رمي بالقدر"[12].

قلت: لم ينص على توثيقه إلا الدارقطني، ولم أجد لأكثر نقاد الحديث المتقدمين كلاماً فيه، إلا أن من ترجموا له اتفقوا على كونه قدرياً، أما تضعيف الساجي له

---

[1]- المصدر نفسه، ٣٠١/٨.

[2]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٩٠/٦.

[3]- الجوزجاني، أحوال الرجال، ص٩٥.

[4]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٩٠/٦.

[5]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٩١/٦.

[6]- الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ص٢٦٦.

[7]- البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٠/٧، الضعفاء الصغير، ص٩٧.

[8]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧١/٧.

[9]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠٤/٨.

[10]- ابن حبان، الثقات، ٢٨/٩.

[11]- الذهبي، المغني في الضعفاء، ٥٣٤/٢، وانظر له: ميزان الاعتدال، ٤١٦/٣، ذكر من تكلم فيه وهو موثق، ص١٥٧.

[12]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٦٢.

فالظاهر أنه لأجل بدعته وذلك بدلالة عبارته، وهو أيضاً تضعيف مبهم يعارضه توثيق الدارقطني ويعارضه كذلك إنكار أبي حاتم على البخاري إدخاله في الضعفاء.

أخرج له الإمام البخاري حديثاً واحداً في الشواهد لا في الأصول، وقرنه بغيره، والحديث أيضاً في فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، ولعل سبب ذلك أن مثل هذه الأحاديث مما يُتساهل فيه وليس من أحاديث الأحكام، والله أعلم.

الراوي الثامن: الوليد بن كثير

وثقه إبراهيم بن سعد[١] وعيسى بن يونس[٢] وابن معين[٣] وأبو داود وزاد "إلا أنه كان إباضياً"[٤] والساجي وزاد "لم يضعفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي"[٥]، وقال يعقوب بن سفيان: "مثبت في الحديث"[٦]، وقال سفيان بن عيينة: "كان الوليد بن كثير صدوقاً وكنت عرفته هاهنا"[٧]، وقال ابن معين في رواية: "ليس به بأس"[٨]، وقال ابن سعد: "كان له علم بالسيرة ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وله أحاديث وليس بذلك"[٩]، وقال الساجي في رواية أيضاً: "صدوق ثبت يحتج به" وقال: "كان إباضياً ولكنه كان صدوقاً"[١٠]، وقال ابن حبان: " من خيار أهل المدينة كان إذا حفظ شيء أتقنه"[١١] أما الذهبي فقد نقلت عنه عدة نقولات في كتبه يجمعها القول على توثيقه وأنه قدري إباضي[١٢]، وقال ابن حجر: "صدوق عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج"[١٣].

---

[١]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٤/٩، ابن أبي خيثمة، التاريخ، ٣٣١/٢.

[٢]- المزي، تهذيب الكمال، ٧٤/٣١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٠/١١.

[٣]- ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، ١٥٨/٣.

[٤]- المزي، تهذيب الكمال، ٧٥/٣١، ولم أجد هذا القول في المطبوع من سؤالات الآجري له.

[٥]- ابن حجر، هدي الساري، ص٤٥٠.

[٦]- يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، ٣٩٥/١.

[٧]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧/١.

[٨]- ابن معين، التاريخ (رواية الدارمي)، ٢٢١/١.

[٩]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٩٩/٥.

[١٠]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٨/١١.

[١١]- ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص٢٢٠، وذكره أيضاً في "ثقاته"، ٥٤٨/٧.

[١٢]- الذهبي، الكاشف، ٢١٢/٣، ميزان الاعتدال، ٣٤٥/٤، سير أعلام النبلاء، ٦٣/٧، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص١٨٤، ذكر من تكلم فيه وهو موثق، ص١٩١.

[١٣]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٨٣.

قلت: لم أجد من العلماء من ضعّفه إلا ما ذكره ابن سعد أنه "ليس بذلك"ويعارضه توثيق جماعة من العلماء تقدم ذكرهم منهم يحيى بن معين المعروف بتشدده في التوثيق.

أما بدعته فقد أشار إليها أبو داود والساجي وقد أخرج له أبو داود في "سننه" ووثقه، وقال الساجي " أنه لم يضعفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي، وكأنه يقول أن هذا الرأي الذي هو عليه غير مؤثر فيه لتمام عدالته وضبطه. وقد ذكر ابن حجر أيضا أن الوليد لم يكن داعية إلى بدعته[١]، وحديثه أخرجه الأئمة الستة

وأقول ختاماً أن الإباضية فرقة من الخوارج وقد تقدم معنا في المطلب الأول أنهم لم يكونوا يستحلون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعدونه الكذب عليه من الكبائر.

الراوي التاسع: يحيى بن صالح الوحاضي

وثّقه البخاري[٢] ويحيى بن معين[٣] والخليلي[٤]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[٥]، وقال يعقوب بن سفيان: "حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي"[٦]، وذكر أبو زرعة أن أحمد بن حنبل لم يقل فيه إلا خيراً[٧]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٨]، وقال الذهبي: "الإمام الحافظ عالم الشام أبو زكريا يحيى بن صالح الحمصي الفقيه ... وثّقه جماعة، وقد تُكُلِّم فيه لأجل بدعته"[٩]، وقال أيضاً: " مشهور ثقة تكلم فيه لتجهم فيه"[١٠]، وزاد في "السير"[١١]: " وغمزه بعض الأئمة لبدعة فيه لا لعدم إتقان".

---

[١]- ابن حجر، هدي الساري، ص٤٥٠.

[٢]- البخاري، الضعفاء الصغير، ص٥٣، ونص كلامه: "ويحيى ثقة وفي حديثه بعض المناكير"، قاله في ترجمته لـ سليمان بن عطاء.

[٣]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٨/٩.

[٤]- الخليلي، الإرشاد، ١٦٧/١.

[٥]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٨/٩.

[٦]- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٨٠/٦٤.

[٧]- المصدر نفسه.

[٨]- ابن حبان، الثقات، ٢٦٠/٩.

[٩]- الذهبي، تذكرة الحفاظ، ص٢٩٩.

[١٠]- الذهبي، المغني في الضعفاء، ٧٣٧/٢، وانظر كلاماً له في المعنى نفسه: ميزان الاعتدال، ٣٨٦/٤، من تكلم فيه وهو موثق، ص١٩٦، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص١٩٤.

[١١]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٨٠/٨.

قلت: في مقابل هذا التعديل نجد عدداً من العلماء قد تكلم فيه، فقد قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يحيى بن صالح الحمصي الوحاظي، فقال: "رأيته في جنازة أبي المغيرة فجعل أبي يضعفه[1]، قال أبي: أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال: قال يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث يعني هذه الأحاديث التي في الرؤية. قال أبي: كأنه نزع إلى رأي جهم"[2]، وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد ابن حنبل عن يحيى بن صالح، فقال: رأيته. ولم يحمده[3]،

وقد قدم أحمد بن حنبل حمص فما أخذ عن يحيى شيئاً[4]، وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالحافظ عندهم"[5].

وجاء في الضعفاء الكبير للعقيلي: "جهمي .... كان مرجئاً خبيثاً داعي دعوة، ليس بأهل ليروى عنه"[6].

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن الهيثم بن المهلب البلدي: "كان حيوة بن شريح ينهاني أن أكتب عن يحيى بن صالح الوحاظي وقال هو كذا وكذا"[7].

قلت: علق الذهبي على قول يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث يعني: هذه التي في الرؤية، قال: "والمعتزلة تقول: لو أن المحدثين تركوا ألف حديث في الصفات، والأسماء والرؤية، والنزول لأصابوا والقدرية تقول: لو أنهم تركوا سبعين حديثاً في إثبات القدر والرافضة تقول: لو أن الجمهور تركوا من الأحاديث التي يدعون صحتها ألف حديث لأصابوا، وكثير من ذوي الرأي يردون أحاديث شافه بها الحافظ المفتي المجتهد أبو هريرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويزعمون أنه ما كان فقيهاً، ويأتوننا بأحاديث ساقطة أو لا يعرف لها إسناد أصلاً محتجين بها.

[1]- هكذا في أغلب المصنفات التي نقلت هذه المقولة " يضعفه"، وقد جاء في بعضها: "يصفه"، ولم أجزم بكونها خطأ لما ذكر عن أحمد أنه لم يذكر فيه إلا خيراً، وقد جزم الدكتور بشار عواد في تحقيق لـ"تهذيب الكمال" بأن "يصفه" خطأ، والله أعلم.

[2]- أحمد بن حنبل، العلل، ١/٥٢٥.

[3]- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٤/٢٨٠، المزي، تهذيب الكمال، ٣١/٣٧٨.

[4]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/٤٨٠.

[5]- المزي، تهذيب الكمال، ٣١/٣٨٠

[6]- العقيلي، الضعفاء، الكبير، ٢/٤٠٨.

[7]- ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٦٤/٢٨٠.

قلنا: وللكل موقف بين يدي الله تعالى يا سبحان الله! أحاديث رؤية الله في الآخرة متواترة، والقرآن مصدق لها فأين الإنصاف؟!" [١].

قلت: قد أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما في الأصول، وهذا دليل توثيق أيضاً، وهو كذلك من شيوخ الإمام البخاري، والبخاري من أعرف الناس بشيوخه وأعلمهم بهم، وهذا التوثيق من البخاري بالنص –كما تقدم– وبالرواية يقابله تضعيف الإمام أحمد بكلمة لم تثبت هل هي "يضّعفه" أم "يصفه"؟

إلا أن الثابت في هذا الراوي هو تجهمه كما نص عليه أغلب العلماء، وهذه البدعة هي سبب تكلم العلماء فيه لا لسبب آخر فقد قال الذهبي: "وغمزه بعض الأئمة لبدعة فيه لا لعدم إتقان"[٢]. وثبوت هذه البدعة ودعوته لها –كما ذكر عند العقيلي في "الضعفاء الكبير"– لم تمنع الأئمة من الرواية عنه والأخذ عنه وذلك لثبوت صدقه وعدالته وظهور اتقانه، فالفيصل عندهم هو صدق الراوي وعدالته وضبطه وعليه المعول، والله أعلم.

---

[١]– الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٨/٤٨٠.

[٢]– المصدر السابق، ٨/٤٨٠.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج:-

- ان اشتراط انتفاء البدعة في ثبوت العدالة لم ينص عليه الأئمة المتقدمون، ولم يمنعوا الرواية عمن وصف ببدعة إذا تحقق فيه شرط الصدق والأمانة.
- لا يوجد دليل على قول من قال بعدم قبول رواية الداعية إلى بدعته دون غيره، والمعتبرة في ذلك هو توافر شرط الصدق والأمانة في هذا الراوي مع باقي الشروط المعتبرة. وفي هذا المعنى يقول الشيخ أحمد شاكر بعد أن نقل الأقوال في حكم رواية المبتدع: " وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع، موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه"[1].
- الحكم على الرواة يكون من خلال مروياتهم بعد جمعها واستقرائها، فبعد أن تُجمع مرويات الراوي وتسبر وتقارن مع غيرها يُحكم على هذا الراوي، فأحكام النقاد على الرواة هي نتيجة لدراستهم لمرويات هذا الراوي لا العكس، وهذا المنهج يسير عليه العلماء مع جميع الرواة المبدّعون وغيرهم.
- ظهر في هذا البحث ما يؤكد على موضوعية أهل الحديث حيث يذكرون في الراوي ما فيه من مدح أو قدح كما جاء في كلام ابن خزيمة في عبّاد بن يعقوب الراوجني، حيث قال: "حدثنا عبّاد بن يعقوب المتهم في رأيه الثقة في حديثه".

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

[1]- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص٩٥.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات، المبارك الجزري ، (ت٦٠٦هـ)، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ط١، (تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط)، مكتبة الحلواني.

ـــــــــــــ، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ط١، (تحقيق طاهر الزاوي)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

- الآجري، أبو عبيد، محمد بن علي، (ت٣٠٠هـ)، **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داوود**، ط٢ (تحقيق محمد علي قاسم العمري)، مكتبة ابن تيمية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- أحمد بن حنبل، (ت٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، ط١، (تحقيق وصي الله عباس)، المكتب الإسلامي، بيروت الرياض، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحمد عطية الغامدي، **الإيمان بين السلف والمتكلمين**، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٣٢ه-٢٠٠٢م.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت٣٢٤ه)، **الإبانة عن أصول الديانة**، ط١، (تحقيق فوقية حسين محمود)، دار الأنصار– القاهرة، ١٣٩٧ه.

ـــــــــــــ، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ط١، (تحقيق نعيم زرزور)، المكتبة العصرية، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف ،(ت٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح** ، ط١، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء للنشر، الرياض،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ،(ت٢٥٦ هـ)، **التاريخ الصغير**، ط١، (تحقيق محمود زايد)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

ـــــــــــــ، **التاريخ الكبير**، (تحقيق السيد هاشم الندوي)، دار الفكر ، بيروت

ـــــــــــــ، **الجامع الصحيح**، ط١، (تحقيق محمد زهير الناصر) ، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

- البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر الإسفراييني (ت٤٢٩ه)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، ط٢، (أحمد شاكر وآخرون)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٥م.

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨)، **الفتـــاوى الكبـــرى**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ه – ١٩٨٧م.
- الجميلي، عبدالله، **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود**، ط١، مكتبة ابـــن تيميـــة، مصر، ١٤١٣ه.
- الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقـــوب، (ت٢٥٩ه)، **أحـــوال الرجـــال**، ط١، (تحقيـــق عبدالعليم البستوي)، نشر حديث أكادمي، باكستان.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (ت٣٢٧هـــــ)، **الجـــرح والتعـــديل**، ط١، دار إحيـــاء التراث، بيروت ،١٣٧١ هـــ، ١٩٥٢م.
- الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـــ)، **المستدرك على الصحيحين**، ط١، (تحقيق مصطفى عبد القادر)، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤١١هـــ – ١٩٩٠م.

ـــــــــــــــــــــــــ، **المدخل في أصول الحديث** ، ط١، (تحقيق محمد راغب الطبـــاخ) ، ١٩٣٢م.

- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـــ)، **الثقـــات**، ط١، (تحقيـــق دائـــرة المعـــارف العثمانية)، حيد أباد الدكن، ١٣٩٣هـــ – ١٩٧٣م.

ـــــــــــــــــــــــــ، **المجروحين والمتروكين من المحـــدثين والـــضعفاء**، ط١، (تحقيـــق محمود إبراهيم)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـــ.

ـــــــــــــــــــــــــ، **مشاهير علماء الأمصار**، (تحقيق م .فلاشهمر)، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت، ١٩٥٩م .

- ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، (ت٨٥٢هـــ)، **تقريب التهذيب**، ط٢، (تحقيـــق مصطفى عبدالقادر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـــ – ١٩٩٥م.

ـــــــــــــــــــــــــ ، **تهذيب التهذيب**، ط١، دار الفكـــر، بيـــروت، ١٤٠٤هــــ – ١٩٨٤م .

ـــــــــــــــــــــــــ ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (تحقيق محب الدين الخطيـــب)، دار المعرفه، بيروت.

ـــــــــــــــــــــــــ ، **لسان الميزان**، ط٣، (تحقيق دائرة المعارف النظامية)، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦هـــ – ١٩٨٦م.

ـــــــــــــــــــــــــ ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط١، (تحقيق عبـــدالله الرحيلـــي)، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـــ.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (ت٤٥٦ه)، **الفصل في الملل والأهواء والنحـــل**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الحلبي، برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن محمد، (ت٨٤١ه)، **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، ط١، (تحقيق صبحي السامرائي)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ه–١٩٨٧م.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١هـ)، **صحيح ابن خزيمة** ، ط٥، (تحقيق محمد الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت ،١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر .(ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت .

ـــــــــــــــــــ، **الكفاية في علم الرواية**، (تحقيق أبو عبد الله السورقي)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- الخليلي، الخليل بن عبد الله أبو يعلى (ت٤٤٦هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط١، (تحقيق محمد سعيد)، مكتبة الرشد، الرياض .١٤٠٩هـ.
- ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير النسائي (ت٢٧٩هـ)، **التاريخ الكبير**، ط١، (تحقيق صلاح فتحي)، دار الفاروق، القاهرة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- ابن أبي الخير العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير،(ت٥٥٨ه)، **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ط١، (تحقيق سعد الخلف)، دار أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩ه.
- الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥ هـ)، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ط١، (تحقيق موفق عبدالقادر)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، (ت٢٨٠ه)، **الرد على الجهمية**، ط٢، (تحقيق بدر البدر)، دار ابن الأثير، الكويت، ١٤١٦ه– ١٩٩٥م.
- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي، (ت٧٠٢ه)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز ، (ت٧٤٨هـ)، **سير اعلام النبلاء**، ط٩، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

ـــــــــــــــــــ، **الكاشف في ذكر من له رواية في الكتب الستة**، ط١، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة، جدة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

ـــــــــــــــــــ، **المغني في الضعفاء**، ط١، (تحقيق الدكتور نور الدين عتر)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

ـــــــــــــــــــ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط١، (تحقيق علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

- السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ط١**، (تحقيق علي حسين علي)، مكتبة السنة القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٣م.

- ابن سعد ، محمد بن سعد الزهري (ت٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**،ط١، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت.
- سعيد ناصر الغامدي، **حقيقة البدعة وأحكامها**، مكتبة الرشد، الرياض.
- سفر عبدالرحمن الحولي، **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي**، رسالة دكتوراه غير منشورة- جامعة أم القرى.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، ط١، (تحقيق عبدالفتاح عبداللطيف)، مكتبة الرياض الحديثة، بيروت.
- ابن شاهين، عمر بن أحمد الواعظ (ت٣٨٥ هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، (تحقيق صبحي السامرائي)، الدار السلفية، الكويت .١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبالكريم، (ت٥٤٨ه)، **الملل والنحل**، مؤسسة الحلبي.
- ابن الصلاح، عثمان أبو عمرو (ت٦٤٣هـ)، **مقدمة ابن الصلاح**، ط١، (تحقيق عبد الحميد هنداوي)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠١م.
- الصنعاني، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل، (ت١١٨٢ه)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ط١، (تحقيق صلاح عويضة)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله (ت٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، ط١، (تحقيق عبد العليم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- العراقي، أبو الفضل ين الدين عبدالرحيم بن الحسين، (ت٨٠٦ه)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط١، (تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٩ه.
- ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاءالدين، (ت٧٩٢ه)، **شرح العقيدة الطحاوية**، ط١٠، (تحقيق شعيب الارناؤوط وعبدالله التركي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.
- ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، (ت٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣، (تحقيق سهيل زكار) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ، (ت٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، ط١،(تحقيق محب الدين غرامة)، دار الفكر، بيروت ، ١٩٩٥م.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر (ت٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير** ، ط١، (تحقيق حمدي السلفي)، دار الصميعي، الرياض،١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- غالب علي عواجي، **فرق معاصرة تنتسب للإسلام وموقف الإسلام منها**، ط٤، المكتبة العصرية، جدة، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

- أبو غدة، عبدالفتاح، **مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة**، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٩٢ه.
- الفخر الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، (ت٦٠٦ه)، **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،** (تحقيق علي سامي النشار)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، (تحقيق خليل منصور)، دار الكتب العلميّة.، بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، **سنن ابن ماجة**، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.
- ابن المبرد الحنبلي، جمال الدين يوسف بن حسن، (ت٩٠٩ه)، **بحر الدم فيمن كلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، ط١، (تحقيق روحية السويفي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
- محمد رشيد رضا، (ت١٣٥٤ه)، **رسائل السنة والشيعة**، ط٢، دار المنار، القاهرة، ١٣٦٦ه – ١٩٤٧م.
- المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، (ت٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١ (تحقيق بشار عواد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ -١٩٩٨م.
- مسلم بن الحجاج ، أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **صحيح مسلم** ، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث. بيروت.
- أبو المظفر الإسفراييني، طاهر بن محمد، (ت٤٧١ه)، **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، ط١، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، عالم الكتب، لبنان، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م.
- ابن معين ، أبو زكريا يحيى بن معين ، (ت٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)** ، ط١، (تحقيق أحمد سيف)، مركز البحث العلمي، مكة، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

ــــــــــــــــــــــ، **تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ط١**، (تحقيق أحمد سيف)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

- الملطي العسقلاني، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبدالرحمن، (ت٣٧٧ه)، **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.